فلتر™

تحديث تقرير فلتر الشامل

لانتخابات المجـــــــــــــالس البلدية

المجموعة الثالثة 26\2025

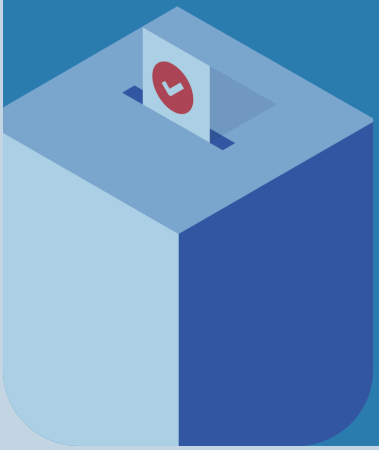

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

International IDEA

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

✦ الملخص التنفيذي العام

يوثّق هذا التحديث السياق الإجرائي والرقمي لانتخابات المجالس البلدية – المجموعة الثالثة (2025)، باعتبارها مرحلة انتخابية استثنائية نشأت نتيجة استكمال عمليات توقفت خلال المجموعة الثانية. وقد انطلقت هذه المجموعة بقرار مجلس المفوضية رقم (199) لسنة 2025 عبر يوم اقتراع كامل في 18 أكتوبر 2025 شمل 16 بلدية من أصل 28 بلدية مستهدفة لهذه المجموعة، ما أوجد مسارًا انتخابيًا غير تقليدي اتسم بتعدد المسارات وتداخل المراحل.

أظهر التحديث أن التعقيد الظاهر على مستوى المتابعة العامة لا يعكس بالضرورة الأداء الداخلي للمفوضية، التي أدارت العملية بمرونة تنظيمية ولوجستية عالية. وفي المقابل، كشفت البيئة الرقمية عن تحولات نوعية في مسارات التضليل، شملت تضليلًا عابرًا للحدود، وتضليلًا ظرفيًا مرتبطًا بأيام اقتراع حساسة، ما أثّر بشكل مباشر على الثقة العامة في لحظات مفصلية من العملية الانتخابية.

ويخلص التحديث إلى أن المجموعة الثالثة شكّلت اختبارًا مركزيًا لقدرة المنظومة الانتخابية على إدارة الاستمرارية القانونية، والتعاطي مع تعقيد المسارات، واحتواء الأثر السلبي للتضليل في سياق سياسي وإعلامي بالغ الحساسية، على أن تُستكمل هذه المرحلة خلال فبراير 2026 مع تنفيذ يوم الاقتراع الثالث.

عن مشروع فلتر

مشروع "فلتر" هو شبكة فريدة من نوعها في ليبيا تجمع بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية ومنظمات دولية، ويهدف فلتر إلى حماية العملية الانتخابية من التهديدات الرقمية.

- **مخرجات مشروع فلتر :**

انطلق مشروع "فلتر" في سبتمبر 2023، وترتكز جهود المشروع منذ بدايته على تحقيق أربعة مخرجات رئيسية:

1. الورقة البحثية

تم خلال المشروع إعداد ورقة بحثية أشرف على إعدادها الدكتور الراحل **شوقي قدّاس**، بالشراكة مع شركاء المشروع، بعنوان **"تأثير بيئة تقنية المعلومات على الانتخابات في ليبيا"**. تناولت الورقة الإطار القانوني الليبي في سياق بيئة تقنية المعلومات، وقدمت تقييمًا معمّقًا له، لتشكل هذه الدراسة القاعدة الأساسية التي انبثقت منها باقي مخرجات مشروع "فلتر".

2. مدونة السلوك

مدونة السلوك لمناهضة المخاطر الرقمية في العملية الانتخابية، وثيقة مهمة وُضعت بناءً على توصيات الورقة البحثية. تم إعدادها من قبل شبكة "فلتر" الممثلة بالمفوضية وشركائها لتعزيز الالتزام بسلوكيات تحمي نزاهة الانتخابات الرقمية.

3. قاموس المصطلحات

قاموس مصطلحات البيئة الرقمية استنبط هذا القاموس من الدراسة البحثية بهدف تصميم وتقديم مصطلحات واضحة ومفهومة تتعلق بالبيئة الرقمية، خصوصًا في سياق الانتخابات الليبية. يهدف القاموس إلى توحيد المفاهيم والممارسات في البيئة الرقمية، مما يعزز الفهم المشترك بين الجهات المعنية.

4. منصة تحقق

منصة فلتر هي منصة تعمل داخل الفضاء الرقمي، وخصوصًا في فيسبوك، لمكافحة الممارسات الخبيثة والمضللة المتعلقة بالانتخابات. تعتمد المنصة على ثلاث منهجيات رئيسية خلال عملها المستمر على العملية الانتخابية

- **منهجية عمل منصة فلتر**

تعتمد منصة فلتر عل منهجية عمل ترتكز على ثلاثة طرق رئيسية خلال العمل فى الحد من الممارسات الخبيثة والمضللة داخل الفضاء الرقمي فيما يتعلق بى الانتخابات

1. منهجية اطفاء الحريق :

نهج يعتمد رد فعل سريع لتفنيد الأخبار المضللة عبر الرصد والتحقق والتفنيد الفوري.

2. منهجية قبل اندلاع الحريق :

نهج استباقي يركز على توعية أصحاب المصلحة بحقوقهم وواجباتهم تجاه العملية الانتخابية.

3- تقارير فلتر الانتخابية :

نهج يقوم على إعداد تقارير مرحلة توثق مختلف مراحل العملية الانتخابية، وتستعرض أبرز النتائج والتوصيات، بالإضافة إلى نماذج وأشكال الممارسات المضللة. تكمل هذه التقارير منهجيات الرصد السابقة، وتقدّم رؤية تحليلية شاملة تساعد على فهم العملية الانتخابية وقياس فاعليتها في حماية الاستحقاق الانتخابي من التهديدات الرقمية.

المقدمة

يأتي هذا التقرير بوصفه تحديثًا تكميليًا مستقلًا لتقرير فلتر الشامل الخاص بانتخابات المجالس البلدية، ويهدف إلى توثيق السياق العام لانطلاق وتنفيذ انتخابات المجموعة الثالثة لعام 2025، بوصفها آخر مراحل المسار الانتخابي المحلي الذي توقّف عند نهاية المجموعة الثانية. ويأتي هذا التحديث استجابةً للمتغيرات الإجرائية والرقمية التي رافقت هذه المرحلة، وما تطلّبته من متابعة دقيقة لتسلسل العمليات داخل كل بلدية.

وتكتسب المجموعة الثالثة خصوصيتها من كونها لم تنطلق وفق تسلسل انتخابي موحّد، بل جاءت لاستكمال عمليات انتخابية كانت قد توقفت سابقًا في عدد من البلديات خلال المجموعة الثانية، الأمر الذي فرض اعتماد مقاربة مرنة تقوم على استئناف العملية الانتخابية من النقاط التي توقفت عندها. ويقدّم هذا التحديث قراءة زمنية وإجرائية وتحليلية رصدية لمسار هذه المرحلة، استنادًا إلى القرارات الصادرة عن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، مع الاكتفاء برصد السياقات وتفسيرها دون تقديم تقييمات معيارية أو توصيات.

سياق العملية الانتخابية للمجموعة الثالثة

شهدت انتخابات المجموعة الثالثة مسارات متباينة داخل البلديات؛ إذ استأنفت بعض البلديات العملية من مرحلة الاقتراع، بينما واصلت أخرى من مرحلة توزيع بطاقة الناخب، في الوقت الذي خاضت فيه بلديات مسارًا انتخابيًا كاملًا من بدايته. هذا التنوع كان المدخل لفهم التداخل الزمني الذي ميّز هذه المجموعة منذ انطلاقها.

بدأت العملية فعليًا عقب اعتماد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات للقرار رقم (199) لسنة 2025، الذي أعاد فتح المسار الانتخابي عبر يوم اقتراع كامل لـ16 بلدية من أصل 28، استئنافًا لعمليات كانت متوقفة خلال المجموعة الثانية.

1. لماذا بدت البداية معقدة للمتابع العام؟

انبثق الشعور بالتعقيد من ثلاثة عوامل رئيسية:

- اختلاف نقطة استئناف العملية بين بلدية وأخرى.
- غياب بدء موحد من مرحلة تسجيل الناخبين.
- تزامن مراحل مختلفة داخل الفترة الزمنية ذاتها.

فبدت العملية وكأنها تنفتح من نهايتها بدل بدايتها المعتادة.

2. أين تمركزت التفاعلات خلال العملية؟

2.1 التفاعل الأبرز: سرت والأبيار

استحوذت بلدية سرت وبلدية الأبيار على الاهتمام الأكبر خلال العملية، بعد الفصل في سبعة طعون انتخابية ترتب عليها صدور القرار (273) لسنة 2025 بإلغاء نتائج عدد من المحطات.

كما أثارت المقاطع المتداولة داخل سرت — والتي أظهرت أوراق اقتراع داخل الصناديق قبل الافتتاح — موجة واسعة من التفاعل الرقمي، قبل أن توضّح المعالجة اللاحقة أن تقييم هذه الحالات تم ضمن الإطار القانوني والقضائي وليس وفق ردود الفعل الرقمية، وهو ما برز كمؤشر واضح على بداية تشكّل وعي قانوني لدى الجمهور حول كيفية معالجة الأخطاء الإجرائية، وإن ظل هذا الوعي محدود الانتشار حتى الآن.

2.2 التفاعل المحدود: طبرق

في طبرق، ارتبط التفاعل بإعادة الاقتراع في مركز سمرقند يوم 7 فبراير 2026، ثم اعتماد المجلس البلدي في 16 فبراير.

وقدّم بعض ذوي المصلحة بعد ذلك طعونًا متأخرة في مراكز كانت نتائجها قد اعتُمدت مسبقًا ضمن المدة القانونية.

وقبلت الجهات القضائية هذه الطعون شكلاً فقط لورودها خارج الإطار الزمني، دون أثر على النتائج النهائية.

هذا التزامن بين إعلان النتائج والنظر في الطعون المتأخرة خلق التباسًا إدراكيًا محدودًا، على عكس سرت التي شهدت التفاعل الأوسع

2.3 العمليات المستقرة في البلديات الأخرى

في المقابل، مضت العمليات في معظم بلديات المجموعة الثالثة بصورة هادئة ومنتظمة، دون تسجيل طعون مؤثرة أو تفاعلات رقمية كبيرة، وهو ما جعل الاهتمام العام ينصبّ على البلديات التي شهدت إجراءات استثنائية أو مراجعات قضائية.

2.4 التجربة التقنية في تاجوراء

وفي سياق مختلف، برزت داخل بلدية تاجوراء تجربة تقنية مهمة عبر اعتماد منظومة التحقق البيومتري (جهاز التحقق من الهوية) في كافة المراكز الانتخابية باستخدام بصمة الوجه والإصبع، وهي خطوة ساهمت في تعزيز دقة عملية التحقق من هوية الناخبين والحد من محاولات انتحال الهوية أو تكرار التصويت. وقد قدّمت تاجوراء نموذجًا عمليًا يمكن البناء عليه في الاستحقاقات القادمة.

ورغم اختلاف المسارات وتزامن المراحل داخل المجموعة، أظهرت العملية الانتخابية قدرة واضحة على الحفاظ على استقرارها الإجرائي ضمن الإطار القانوني المعتمد، وهو ما قدّم مؤشرًا مهمًا على متانة البنى الفنية التي تستند إليها العملية الانتخابية في بيئة اتسمت بتعدد المراحل وتداخلها الزمني، دون أن يؤثر ذلك على سلامة التسلسل الإجرائي أو استمراريته.

2.5 السياقات الخارجية المؤثرة على العملية الانتخابية

شهدت الفترة بين نهاية 2025 وبداية 2026 مجموعة من التطورات السياسية والإعلامية التي تزامنت مع مراحل العملية الانتخابية، وأسهمت في تشكيل المزاج الرقمي العام. فقد أثارت المقترحات المتعلقة بتغيير مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات نقاشًا رقميًا واسعًا، جرى خلاله تقديمها كدلالة على حالة عدم استقرار، رغم عدم حدوث أي تغيير فعلي في إدارة المفوضية أو مسار عملها.

وفي السياق ذاته، برز الجدل المرتبط بالميزانية التشغيلية البالغة 210 مليون دينار ليبي، والمخصّصة للاستعداد لاحتمال تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية. وقد تم تداول هذا الرقم بشكل منفصل عن سياقه الإجرائي، رغم أن الميزانية بقيت تحت إشراف الهيئة الرئاسية داخل مجلس النواب ولم تُحوَّل إلى المفوضية.

كما أدّى خروج شخصية سياسية بارزة مثل سيف الإسلام القذافي من المشهد إلى موجة جديدة من النقاشات التي تجاوزت تقييم الإجراءات نحو التشكيك في جدوى العملية الانتخابية بشكل عام. وأسهم هذا التفاعل في بروز حالة إدراكية أكثر هشاشة، اتسعت فيها الفجوة بين الواقع الإجرائي والانطباع الرقمي، وازدادت خلالها قابلية الجمهور لتبنّي سرديات سلبية حول العملية الانتخابية.

وتبيّن هذه التطورات أن المشهد الرقمي خلال بداية 2026 لم يتأثر بالأحداث الإجرائية فقط، بل أيضًا بالسياقات السياسية الموازية، ما جعل الانطباع العام أكثر حساسية تجاه أي معلومة أو تطور مرتبط بالانتخابات.

خارطة العملية الانتخابية – المجموعة الثالثة

يقسم فريق فلتر المسار الانتخابي لانتخابات المجالس البلدية الى خارطة تتكون من ثلاثة مسارات لعدد 28 بلدية مستهدفة :

المسار الأول – بلديات استُؤنفت فيها العملية من مرحلة الاقتراع عدد (16 بلدية) :

يوم الاقتراع (18 أكتوبر 2025) ← طعون انتخابية ← اعلان النتائج

المسار الثاني – استئناف العملية الانتخابية في البلديات المتوقفة عند مرحلة توزيع بطاقة الناخب (9 من أصل 10 بلديات)، مع استمرار تعليق بلدية جنزور وفق القرار رقم (207) لسنة 2025.

تسجيل الناخبين ← توزيع بطاقة الناخب ← الدعاية الانتخابية ← يوم الاقتراع (13 ديسمبر 2025) ← النتائج

ملاحظة : لم يتم اعادة مرحلة تسجيل المرشحين خلال هذا المسار (المسار الثاني) .

المسار الثالث – المسار الانتخابي الكامل عدد البلديات (3) + مركز انتخابي سمرقند (بلدية طبرق)

تسجيل الناخبين ← توزيع بطاقة الناخب ← تسجيل المترشحين ← الدعاية الانتخابية ← يوم الاقتراع (فبراير 2026) ← علان النتائج

فلتر ومسارات التضليل خلال انتخابات المجالس البلدية

منذ انطلاق العملية الانتخابية للمجموعة الثالثة، لم يكن التفاعل الرقمي مجرد متابعة جانبية، بل مساحة تشكّل فيها جزء كبير من إدراك الجمهور لما يحدث. وبينما سارت الإجراءات الانتخابية وفق السياق القانوني لكل بلدية، ظهر على المنصات الرقمية مسار آخر من إعادة التأويل، وقراءات مبتسرة للأحداث، وتعميمات واسعة تغذّي الشكّ وتعيد صياغة معنى العملية الانتخابية نفسها. **ورصد فريق "فلتر"** أربع مسارات رئيسية شكّلت هذا المشهد.

يقسم فريق فلتر المسار الانتخابي لانتخابات المجالس البلدية الى خارطة تتكون من ثلاثة مسارات لعدد 28 بلدية مستهدفة :

1. تضليل مرتبط بالأحداث الإجرائية المباشرة

ظهر هذا النمط عند تداول وقائع جزئية بأسلوب يجعلها تبدو كأنها تعبير عن العملية بالكامل.

أمثلة توضّح هذا النمط:

- سرت – أوراق الاقتراع داخل الصناديق قبل الافتتاح
- تداول مقاطع تُظهر صناديق اقتراع ممتلئة قبل فتح المركز، ما دفع إلى موجة تشكيك واسعة. التوضيح الرسمي أوضح أن الأوراق تعود لتصويت موظفي المركز وعناصر الأمن، غير أن هذا التفسير لم ينجح في احتواء الجدل نظرًا لتوقيت التصوير، وغياب المراقبين، والعدد الكبير للأوراق.
- الربط بين حادثة واحدة وتعميمها
- مثال: التعامل مع واقعة فردية في مركز واحد على أنها "نموذج عام" للخلل الإجرائي داخل المنظومة الانتخابية.

هذا النمط أعاد إنتاج الانطباعات الرقمية بشكل أسرع من قدرة المعلومات الرسمية والإجرائية على الوصول للجمهور.

2. تضليل قائم على إعادة صياغة الحقائق

برز هذا النمط خصوصًا في بلدية طبرق بعد إعادة الاقتراع في مركز سمرقند، حيث تفاعلت مجموعة من ذوي المصلحة مع إعلان النتائج الأولية ثم النهائية باعتباره "تجاهلًا للقضاء".

ما الذي كشفه تحقق فريق "فلتر"؟

- الطعون التي جرى الاستناد إليها قُدمت في مراكز أخرى لا علاقة لها بإعادة الاقتراع.
- تلك المراكز كانت نتائجها قد اعتُمدت مسبقًا ضمن مدة الطعون القانونية.
- إعادة الاقتراع لا تفتح باب الطعن في مراكز أخرى بل تقتصر فقط على المركز الذي أُعيد فيه الاقتراع.
- الطعون قُدمت بعد انتهاء الآجال القانونية ولم تكن مستوفية للشروط.

ماذا يعني ذلك؟

لم يكن التضليل هنا نتيجة "اختلاق" معلومات، بل نتيجة قصور في فهم الإجراء المعمول به واعتقاد بأن إعادة الاقتراع تمثل "ثغرة قانونية" يمكن استخدامها للطعن في مراكز أخرى.

هذا النوع من إعادة الصياغة عزّز سرديات رقمية تجاوزت الحقائق الإجرائية الفعلية.

3. تضليل يستهدف المعنى العام للعملية الانتخابية

هذا النمط لم يستهدف مراكز أو أرقامًا، بل ركّز على معنى العملية نفسها، خصوصًا مع تطورات سياسية متزامنة. تحديدا بعد خروج شخصية سياسية بارزة (سيف الإسلام القذافي) من المشهد، تحوّلت النقاشات من: **"هل الإجراء صحيح؟"** إلى **"هل الانتخابات أصلًا ذات جدوى؟"** تقديم العملية الانتخابية على أنها "مجرد واجهة"، دون النظر إلى مسارها القانوني أو أثر الطعون. هذا التحول يمثل انتقالًا من التشكيك الإجرائي إلى التشكيك الوجودي، وهو الأخطر في مسارات التضليل.

أبرز النتائج والدروس المستفادة

1. تكشف التجربة أن الوقائع الإجرائية المحدودة، خصوصًا تلك التي تظهر بصريًا، تمتلك قدرة عالية على تشكيل الانطباع الرقمي العام بما يتجاوز حجمها الفعلي داخل العملية الانتخابية. وقد برز ذلك بشكل واضح في التفاعل الواسع مع المقاطع المصوّرة، مقارنة بالأثر الإجرائي المباشر لهذه الوقائع.

2. وتبيّن أن فهم الجمهور لمسار الطعون وضوابطها القانونية ما يزال محدودًا، وهو ما سمح بتفسيرات واسعة لوقائع غير مؤثرة إجرائيًا، رغم أن أثرها الواقعي كان محدودًا كما في حالة طبرق، التي لم تشهد جدلًا واسعًا مقارنة بسرت. ويشير ذلك إلى فجوة معرفية تتطلب تبسيط الإطار القانوني الناظم للعملية بصورة أوضح للجمهور.

3. كما أظهر الرصد أن المحتوى الأكثر انتشارًا في الفضاء الرقمي لم يكن مرتبطًا بوزنه داخل العملية الانتخابية، بل بقدرته على خلق انطباع سريع أو إثارة عالية، الأمر الذي عزّز حضور السرديات المختصرة والحادة على حساب المعلومات التفصيلية أو الشروح المؤسسية.

4. وأوضحت التجربة أن المسار القانوني ظل الإطار الحاسم الذي بُنيت عليه النتائج، بينما بقي الجدل الرقمي - رغم شدته واتساعه في بعض المحطات -بلا أثر فعلي على الإجراءات أو المخرجات النهائية. وهذا يؤكد وجود فجوة واضحة بين الإجراء القانوني من جهة والانطباع الرقمي من جهة أخرى.

5. وأخيرًا، أظهرت العملية أن المزاج الرقمي أصبح أكثر حساسية للسياقات السياسية العامة من حساسيته للتفاصيل الإجرائية، وأن النقاشات تحوّلت تدريجيًا من متابعة الخطوات التنفيذية إلى التشكيك في جدوى العملية الانتخابية نفسها، ما يعكس مستوى متقدمًا من الهشاشة الإدراكية في لحظات التوتر السياسي.

✦نهاية التقرير

- معد التقرير : فريق فلتر

فلتر
TM
تفلتر اخبارك لحماية اختيارك